

في تقريرها لرصد مستجدات الساحة خلال شهر كامل

# «الشفافية»: العلاج في الخارج ابتزاز سياسي وإهدار لأموال الدولة

أكدت جمعية الشفافية أن استجواب أم الهيمان كان غرضه الإحراج السياسي فقط ولم يهدف إلى الإصالح الحقيقي للمشكلة التي تفرق المواطنين من سكان المنطقة، موضحة أن فشل الاستجواب يتطلب من البرلمانيين استخدام الأداة السياسية في الإصالح الجاد حتى لا تضع قيمتها.

والتقيد التقرير الشهري للجمعية الذي يرصد مستجدات الساحة المحلية خلال شهر كامل تصرف النائب دليهي الهاجري ضد وزير الصحة لرفضه إجازة مريض للعلاج بالخارج، مؤكداً أن بعض النواب يتعاملون مع مسألة العلاج على أنها تحقيق لمكاسب انتخابية.

وأشار التقرير إلى أن ملف العلاج بالخارج أصبح مصدراً للابتزاز السياسي وإهدار أموال الدولة، محيياً في الوقت نفسه موقف وزير الصحة الرفض لأي وساطات في هذا الموضوع.

وأكدت الجمعية أن الإساءات إلى القضاة عبر مواقع الإنترنت أو غيرها أصبحت خطراً يعرض البلاد لمخاطر كبيرة، موضحة أن الأمر يتطلب الإسراع في إقرار مشروع قانون الجرائم الإلكترونية.

وبدأ التقرير بجلسته مجلس الأمة لمناقشة قوانين لم تنفذ لعدم اكتمال التصاب حيث حدد مجلس الأمة جلسة خاصة في 21 يونيو 2010 لمناقشة قوانين مكافحة الفساد، موضحاً أن هذا هو الموعد الثالث في دور الانعقاد الحالي للمجلس الذي يخصص لمناقشة تلك القوانين، ولكن لم تنفذ الجلسة بسبب عدم وجود نصاب كاف لعقدتها، والسبب في ذلك هو تأخر وصول مقترح قانون الهيئة العامة للزمامة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في المجلس، وبسبب طلب الحكومة للتأجيل لعدم جاهزيتها ورغبتها في تقديم مشروع قانون يعبر عن وجهة نظرها، علماً بأن هذا الموضوع تم تحديده كاولوية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية منذ شهر أكتوبر 2009 قبل بدء دور الانعقاد، ولكن كان واضحاً أن الطرفين غير مهياين بعد لإقرار مثل هذا القانون الذي هو مطلب دولي ومحلي وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضمت إليها الكويت في 2003.

وفي ملف العلاج في الخارج قال التقرير: أدى التصرف المستهجن لنائب في مجلس الأمة في حق وزير الصحة الذي رفض تجاوز اللجنة المختصة في إجازة إرسال مريض للعلاج في الخارج إلى إعادة تسليط الضوء على هذا الملف، ونرى أيضاً أنه من المناسب فتحه خاصة وقد دخلنا للتو في موسم الإجازات الصيفية التي يجد فيها البعض فرصة للاستجمام والترفيه تحت يافطة العلاج في الخارج، بينما يجد فيها نواب في مجلس الأمة تحقيراً لمكاسب انتخابية، فضلاً عن أطراف نافذة تسجل من خلالها ديوناً مستحقة السداد في أتعاب هؤلاء النواب، وفي هذه المناسبة توجه تحية تقدير لوزير الصحة على رفضه لأي وساطات تخرج عن النظام المعمول به بالوزارة، ونذعه كافة الوزراء إلى أن يحذوا حذو وزير الصحة.

وأضاف أنه في دراسة قدمها ديوان المحاسبة إلى مجلس الأمة خلال هذا الشهر غطى فيها جريات ملف العلاج في الخارج في وزارات الصحة والداخلية والدفاع خلال ثلاث سنوات مالية منتهية في مارس 2009، ولفت تلك الدراسة الانتباه إلى أنه لم يطرأ على هذا الملف أي تطور إيجابي رغم توصيات ديوان المحاسبة لتبصيح وضع العلاج في الخارج في دراستين سابقتين أجراها في 2004 و2006، وتشير أهم النتائج إلى أن اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لوضع الحلول المثلى لهذا الملف لم تقم بأي إجراء ولم تقترح أي بدائل ولم تطرح أي رؤى قسرية أو بعيدة المدى لإصلاح الموضوع.

وأكمل في وزارة الصحة تم تغيير اللوائح المنظمة للعلاج في الخارج في فترات متقاربة، وبكس المنتظر، إلى عدم إمكان الاستيقان من صحة قرارات ابتعاق المرضى أو تمديد فترات علاجهم أو عودتهم أو تحميل مسؤولياتهم والقصور أي طرف، لذلك من المهم توفير الاستقرار اللائحي لهذا الملف الهام، في مقابل ذلك تعددت المراكز الخارجية ما بين مكاتب صحية تتبع وزارة الصحة ومكاتب ارتباط تتبع وزارة الداخلية وأخرى تتبع وزارة الدفاع، بينما تغيب تماماً في الجهتين الأخيرتين أية أنظمة مالية أو إدارية تضبط الأمور وتقفن الصرف، وفي غياب كامل لأي مرجعية رسمية تراقب وتدقق وتحاسب، ولإزالة هذا الملف يستخدم للترضية السياسية بعيداً عن معايير العدالة والمساواة.

وأوضح: نعتقد أن دراسة ديوان المحاسبة بحاجة إلى قراءة متأنية إزاء مشكلة طال أمداها حتى باتت باباً لفساد كبير غابت عنه العدالة وأهدرت فيه الأموال وأهينت فيه الكرامات وأصبح مصدراً مهماً للابتزاز السياسي من عدة أطراف موالية ومتنافسة؛ ودفع النواب الذين يلوون دوماً بوثائق خطيرة يحتفظون بها لديهم في هذا الملف والتهديد باستجواب هذا الوزير أو ذلك، إلى قراءة دراسة ديوان المحاسبة التي ستفهم عناء البحث عن مستندات إضافية، ثم البدء في إجراءات الإصلاح إذا ما توفرت لديهم النية الصادقة لذلك.

وفي شأن حماية البيئة والاستجواب الخاص بها أوضح التقرير أن الاستجواب المقدم لسمر رئيس الحكومة بشأن تلوث منطقة أم الهيمان أجهض بانسحاب مقدم الاستجواب احتجاجاً على طلب الحكومة تحويل الجلسة إلى سرية، ورغم عدم وجود مبرر موضوعي لسرية الجلسة، فإن الأهم من ذلك هو استمرار نهج التعامل مع قضايا الناس وكأنها قد حلت وانتهت بمجرد انقضاء جلسة الاستجواب سواء ما اعتقد منها أو تلك التي لم تنته.

وبين أنه في هذه القضية سيبقى التساؤل معلقاً: ماذا عن التلوث البيئي الذي لا يزال يعذب بصحة شباب وشيوخ ونساء وأطفال في منطقة أم الهيمان وفي مناطق أخرى قيل أنها أكثر تلوثاً؛ وإلى متى سيستمر هذا النهج البيئي



صلاح الغزالي

## فشل استجواب أم الهيمان يجب أن يقود إلى استخدام الأداة الدستورية في الإصالح الحقيقي وليس الإحراج السياسي



عدم اكتمال التصاب في مجلس الأمة أجل مناقشة قانون الفساد

القضايا الحيوية دون معالجة وكأنها مجرد قضايا داخلية وليست مشكلات حقيقية تحتاج إلى معالجة؛ وهل كان استخدام أداة الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس الحكومة هو الاختيار الصحيح لمعالجة هذه المشكلة الإنسانية البينية؟

واستطرد: إن فشل استجواب البيئة الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء يجب أن يقود السياسيين وتحديداً البرلمانيين منهم إلى وقفة تفكير في استخدام أداة الاستجواب في عملية الإصالح، كما لا بد من فتح حوار حول مسألة استخدام وسائل الإصالح الحقيقي وليس الإحراج السياسي لطرف والترويج السياسي لطرف آخر، حتى تحقق نتائج إيجابية ملموسة وتضع حداً لعيباً للفساد.

وفي شأن سيادة القانون وانتقادات السلطة القضائية أوضح التقرير تقدم عدد من المستشارين في السلطة القضائية بشكوى إلى مكتب النائب العام بشأن الإساءة إليهم عبر مواقع الإنترنت، فقد كان من الواجب على من تسبب في هذه الإساءة سلوك الطريق الصحيح، وهو التقدم بشكواه إلى إدارة التفتيش القضائي للتحقق من صحة ادعاءاته، ومحاسبة المخطلين أو وجد، ولعلها مناسبة لكي تطالب بالإسراع في إقرار مشروع قانون الجرائم الإلكترونية الذي أعدته النيابة العامة قبل عامين.

وأكمل: وعلى هامش إصدار أحكام قضائية في بعض قضايا الراي، فقد لوحظ تهجم شخصيات أو ناشطين سياسيين على تلك الأحكام وأحياناً على رجال القضاء بأشخاصهم أو كسلطة قضائية وهذا الموقف يعتبر من الخطأ ما يمكن أن تتعرض له الكويت من خلال محاولة التشكيك في القضاء أو التقليل من مكانته، وكان الأولى بهؤلاء النوجه نحو تعديل التشريعات التي يطبقها القضاة بدلاً من نقد القضاء.

وعن تحويل مشروعاً خطة التنمية بين أنه إزاء مطالبات يمكن تفهماً في إطار المصالح الحيوية للقطاع المصرفي وفي ظل أزمة مالية عالمية تلقى بظلالها الخائفة على عموم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، إلا أن تأكيد محافظ البنك المركزي على قدرة القطاع المصرفي على تمويل الخطة الإنمائية في جميع سنواتها المقررة، فضلاً عما يشير إليه ذلك ضمناً من تخوف تجاه مساعي تم الحديث عنها لخلق ما يمكن اعتباره نظاماً مصرفياً موازياً بعيداً عن رقابة البنك المركزي، وما قد يترتب على ذلك من نقل مواقع القرار من كونه قراراً فنياً صرفاً يتخذه أصحاب الشأن في ضوء معطيات موضوعية ليصير قراراً يتدخل فيه الاعتبارات السياسية بكل تناقضاتها ومصالح أطرافها على حساب المال العام ومشروعات التنمية ومستقبل البلاد.

وأضاف: لذلك فإن هذا الموضوع يستحق جدارة التوقف عنده وتمحيصه جيداً، كما نؤكد على ضرورة إجراء حوار شفاف مع جميع الأطراف المعنية وتلك التي يتوقع تضربها من تنفيذ مثل هذه المقترحات. وتابع: أثناء مناقشة مشروع ميزانية المؤسسة العامة للموانئ في لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية لوحظ أن المشاريع المدرجة في الخطة السنوية للمؤسسة قد بلغت تسعة مشاريع بينما تضمن مشروع الميزانية أربعة وعشرين مشروعاً؛ وإذا تأكد تكرار هذه الملاحظة في جهات أخرى، وهو الاحتمال الغالب، فإنها تشير قضية غاية في الأهمية والتأثير

على مسار الخطة الإنمائية، إذ يبدو أن هناك حاجة إلى تنسيق أكبر وآلية ناجعة لمطابقة مشاريع الخطة الإنمائية بمشاريع الخطة السنوية ومطابقة كلاهما بمشاريع الميزانية السنوية، الأمر الذي يحتاج إلى قنوات اتصال فعالة وسريعة بين كل من الأمانة العامة للتخطيط والتنمية ووزارة المالية والجهات الحكومية كل فيما يخصها.

وعن استثمارات التأمينات الاجتماعية قال أنه في توصية ذات دلالة، ارتأت لجنة الميزانيات والخصب الختامي البرلمانية وجوب تضمين لائحة الاستثمار في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسب وحدود الاستثمار الواجب التقيد بها، وفي التفاصيل يتضح تجاوز حدود المخاطرة المسموح بها في بعض أنواع الاستثمارات، الأمر الذي انعكس على تكبد خسائر أكبر وتحقق عوائد أقل مقارنة بالبيئة العامة للاستثمار، رغم ما ينال استثمارات الهيئة من انتقادات من عدة أطراف.

وأوضح أن هذا الأمر يثير التساؤل عما يعيق تبادل الخبرة والمعلومات بين جميع المؤسسات المحلية التي لديها استثمارات في أسواق مشتركة وفي أنواع متشابهة، ونعتقد أن الموضوع يستحق النظر فيه كون الحديث ينصرف إلى مليارات الدنانير من المال العام.

وحول أزمة المناخ قال التقرير: قدم أحد النواب سؤالاً لوزير المالية يشير إلى تلاعب في المال العام يبلغ عدة مليارات، تتعلق بانحرافات في تداول أموال جرى تحصيلها من المحالين والمتعثرين في غمرة تسوية المديونيات المتعلقة باسمهم الشركات التي تمت بالأجل والمعرفة بدائنة المناخ؛ والجهة المعنية بهذا الموضوع هي مؤسسة المعاملات المتعلقة باسمهم الشركات التي تمت بالأجل، ونحن نعتقد أن الموضوع بالغ الحساسية ويحتاج إلى إجابة وافية ويفدر عال من الشفافية تطمئن الناس إلى حسن توجه المال العام في معالجة قضية نالت من الاهتمام والرعاية الحكومية ما لم تنله أي أزمة مالية مشابهة في تاريخ الكويت الحديث.

وعن خسائر النقل العام قال: يشير تقرير لديوان المحاسبة نشر موجز عنه خلال هذا الشهر إلى خسائر جسيمة لحقت في شركة النقل العام الكويتية تمثل نسبة عالية جداً من رأسمالها للعام الثالث على التوالي، نتيجة تدني مستوى أنشطتها التشغيلية وتوظيف أموالها وكفاءتها الإدارية، مما يفهم منه سبب تجنب الدعوة لعقد جمعيتها العمومية، أما المستغرب فهو جرأة إدارة الشركة على صرف مكافآت وبدلات حضور جلسات بمبالغ مرتفعة جداً لا يبررها هذا الغش؛ يأتي هذا التقرير وسط مطالبات تقابية تؤكد على ترمي في أوضاع الشركة، ولتلقى الضوء على سبلات إضافية تتعلق بتعيينات وترقيات في غير موضعهما ليس للمؤهل والكفاءة والخبرة نصيب منها.

وتابع أنه يبدو أن الوضع بحاجة لتدخل عاجل من وزير المواصلات، لإعطاء أولوية لتخصيص مثل هذه الأنشطة الحكومية، سيما وأن القطاع الخاص قد قدم بدائل ناجحة في هذا الميدان.

وعن مدى إمكانية تنفيذ وزارة الأشغال لمشروعات التنمية أفاد التقرير بأن التساؤل مستمر طوال الشهر عن مدى قدرة الوزارة على تنفيذ مشاريع الخطة الإنمائية في ظل تجاوز ما يزيد عن عشرين مشروعاً مدة تنفيذها المقررة، منها مشروع سكن العمالة في صبحان والشداية ومشروع وزارة الداخلية ومشروع مقر القوات الخاصة، وكلها مشاريع لا تقارن بحجم وقيمة وأهمية المشاريع المدرجة في الخطة الإنمائية؛ وجرى التساؤل عن مدى تأثير التغييرات السريعة والإحالات للتقاعد التي تمت بين أعضاء الجهاز الفني، ونعتقد أن هذه المسألة بالغة الخطورة وتتطلب مراجعة دقيقة لكل

## محاولات التشكيك في القضاء خطر على استقرار البلاد.. وإقرار قانون الجرائم الإلكترونية حل توقفها على الإنترنت

## تجاوزات مصرف المساجد تحتاج إلى مدقق خارجي لتقييم الوضع بشكل كامل ووضع خطة للمراقبة طوال العام

مجرباتها وصولاً لحلول مناسبة تجنباً لعرقلة الخطة الإنمائية التي يعول عليها الكثير في إخراج البلاد من عنق الزجاجة.

وأوضح أنه في ملف آخر أعلن رئيس لجنة شؤون البيئة في مجلس الأمة أن المتسبب في حدوث كارثة محطة مشرف أصبح واضحاً أمام الأعضاء بعد أن أنهت لجنة التحقيق البرلمانية المختصة عملها ورفعت توصياتها للحكومة؛ بدورنا ننتظر قيام المجلس بنشر التقرير الكامل للجنة وإتاحتها على موقعه الإلكتروني لإطلاع الناس على تفاصيله، كما ننتظر من الحكومة الإعلان عن الخطوات التي اتخذتها والمزمع اتخاذها بناء على نتائج هذا التقرير، سواء من جهة تحريك المسألة بحق المتسببين في هذه الكارثة أو اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع تكرارها، مع ملاحظة أن دلالات التعامل مع هذا الملف والملفات الشبيهة في جهات حكومية أخرى سوف يؤكد مدى جدية توجه الدولة نحو مكافحة الفساد وإعلاء الشفافية في مجمل عملها وفي تنفيذ الخطة الإنمائية بشكل خاص.

وتابع وفي ملف ثالث جرى الحديث عن تكرار ملفت لأخطاء في تصاميم العديد من الجسور، ما استدعى إصدار أوامر تغييرية لتعديلها، بعضها قبل تنفيذها والبعض الآخر بعد فتحها لاستخدام الجمهور واكتشافهم هذه الأخطاء؛ لذا ننتظر من الوزارة أن تعلن عن تفاصيل هذه الوقائع وتكلفة معالجتها وإجراءات مساءلة المتسببين فيها.

وحول أزمة الكهرباء والماء قال: استمر مسلسل انقطاع الكهرباء في عموم البلاد طوال هذا الشهر جراء انفجار كيبات وشبكات توزيع ترتب عليه خروج محطات رئيسية وقرية عن الخدمة، وانصرف الحديث في تفسير ذلك إلى أخطاء في تسليم مشاريع الوزارة، وتقاسم في توقيع العقود القانونية، وتهاون في برامج الصيانة ومخالفات أساسية في ترسيب المناقصات، إضافة إلى تداعيات ما بناه دوماً بشأن الفساد الإداري في الترتيبات والتعيينات والتنقلات والمكافآت وصرف المزايا المادية والعينية وما إلى ذلك مما ينعكس حتماً على القطاعات الفنية.

وأضاف: وفي الوقت الذي لا تبدو فيه ثمة أي جدية في دعوة الناس إلى ترشيد استخدام الكهرباء، وإعادة النظر في الكلفة الرمزية التي يتحمّلها عن هذه الخدمة وهي فئسان من أصل تسعة وعشرون فئساً، بينما يواصل فيه ديوان المحاسبة مطالبته المتكررة للوزارة بتحصيل مستحقات بلغت نحو مائتين وثمانين مليون دينار في حوزة المستهلكين أفراداً وشركات تراكمت منذ عدة سنوات.

وبين ورغم كل هذه المعطيات أتت جلسة مجلس الأمة التي خصصت لمناقشة تداعيات هذه الأزمة دون المستوى الذي يعول عليه الناس في ظل مشاحنات ونوابا غير بريئة قاتت الجلسة في غير المنحى المفترض، تبعها تهيدة وتعنت مريبين عمّا الساحة دون مبرر موضوعي يؤكد أن الأمور تجري في مسارها الصحيح.

وعن المشكلات القضائية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قال التقرير: في إشارة إلى تضارب فح في المصالح، جرى الحديث عن قانونيين في الوزارة يعملون في مكاتب محاماة، الأمر الذي أدى إلى خسارة الوزارة لقضايا تعاونية تبدو فيها الانحرافات من الواضح بما لا يبرر هذه الخسارة، بجانب قضايا إدارية ورياضية أخرى؛ ونعتقد أن هذا الموضوع بحاجة إلى تسليط الضوء عليه، لاسيما أن مراجعه المتمثلة في ملفات القضايا متاحة ومن السهل الرجوع إليها خلال فترة معقولة لتحديد صحة الشبهة من عدمها. وتابع وفي ملف آخر، أحيأ تقرير موجز من ديوان المحاسبة إلى مجلس الأمة بشأن القطاع التعاوني التذكير بتوصيات غاية في الأهمية كان قد سبق له تقديمها في تقارير سابقة، مستهدفة انتشار هذا القطاع من أوضاعه المتردية، تتعلق بتدني تأهيل الوزارة لمفتشيها على هذا القطاع، وانعكاس ذلك بوضوح على نتائج عملهم، ونقص كفاءة النظام الآلي في رصد أدواجية المساهمة، وانحراف أعضاء في مجالس الإدارة في أعمال تجارية مع جمعيات يتولون فيها المسؤولية، وعدم مسك سجلات منتظمة، وتجاهل الحصول على موافقات مسقة على الأنشطة الاستثمارية وغير ذلك الكثير؛ والمؤسف في الأمر أن جل هذه الملاحظات قديمة ومتكررة، ومنتساء عن سبب عدم التحقيق الذي يثير أكثر من علامة استفهام.

وأضاف ونذكر أن مشروع قانون التعاون الجديد يعالج الكثير من مآلب الوضع القائم إلا أنه لا يزال في مكاتب اللجان البرلمانية المختصة بانتظار أن يرى النور.

وفي شأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أوضح أن الأمانة العامة للأوقاف خصصت من ريع الوقف أموالاً لمصرف المساجد الذي تديره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للصرف على صيانة المساجد وما يتصل بها، وتشير فحوى ملاحظات ديوان المحاسبة بالإضافة إلى مخاطبات للجنة الشرعية المكلفة داخل وزارة الأوقاف وكذلك بيانات ومراسلات نشرت الصحف جانباً منها، تشير جميعها إلى تجاوزات جسيمة في استخدام اعتمادات مصرف المساجد في غير أوجهها المخصصة لها، وبالأخص المبالغ في صرف مكافآت ومزايا عبئة.

وأضاف: لذا نقترح على الأمانة العامة للأوقاف انتداب مدقق خارجي لتقييم الوضع بشكل محايد وتنفيذ برنامج تدقيق مستمر طوال العام لاعتمادات مصرف المساجد، والإعلان بشفافية كاملة عن جميع المخالفات بما من شأنه طمأنة الوافقين لسلامة توجه أموالهم وتوقيع أية انحرافات في حينه ومحاسبة المتسببين فيها.

